

بيان صحفي

تونس في 26 أبريل 2018

إحالة ملف بركات للدوائر القضائية للعدالة الانتقالية: خطوة جديدة في محاربة الإفلات من العقاب؟

أحالت هيئة الحقيقة والكرامة ظهر هذا اليوم على الدوائر المتخصصة بنابل قضية فيصل بركات وهو مناضل شاب من الحركة الإسلامية حيث تم إيقافه وتعذيبه حتى الموت في 8 أكتوبر 1991 في مقر فرقة أبحاث الحرس الوطني بنابل. تشيد المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب بهذه الخطوة وتعتبرها أساسية في إطار البحث عن الحقيقة لعائلة فيصل وبشكل أعم بالنسبة لمحاربة الإفلات من العقاب في علاقة بالتعذيب وسوء المعاملة في تونس.

بعد إحالة ملف المظماطي (3 مارس 2018) وملف الشماخي (13 أبريل 2018) وملف بركاتي (25 أبريل 2018)، قامت الهيئة بإحالة ملفها الرابع الذي يدين قائمة تتضمن 33 من المشتبه فيهم. في إطار مسار العدالة الانتقالية التي انطلقت منذ 4 سنوات في تونس، تعتبر إحالة ملفات الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان على الثلاثة عشرة دائرة قضائية متخصصة الموزعة على كامل تراب الجمهورية تكريسا لأحد المبادئ الجوهرية في مسار العدالة الانتقالية ألا وهو مبدأ المساءلة والمحاسبة.

إن قضية فيصل بركات، مثلها مثل قضية رشيد الشماخي وقضية نبيل بركاتي، هي أمثلة صارخة لحالات الإفلات من العقاب المتعلقة بقضايا التعذيب وسوء المعاملة والتي لاتزال سائدة إلى هذا اليوم في تونس. لقد مضت أكثر من 26 سنة منذ وفاة فيصل ورشيد في نابل قامت خلالها عائلتيهما بمحاولات غير ناجحة لتحقيق العدالة رغم تقديم الشكاوى أمام المحاكم العادية وبالرغم من قرار لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب والذي كان في صالح فيصل بركات سنة 1999.

اليوم وبالرغم من الالتزامات الدولية والإصلاحات القانونية والمؤسسية المحدثة منذ 2011، لم تظهر الدولة التونسية بعد ارادة صارمة لوضع حد من الإفلات من العقاب. في هذا الإطار فإن إحداث الدوائر المتخصصة يمثل أملا هاما لتحقيق العدالة ولترسيخ فقه قضاء متين يمكن أن تستند عليه قضايا أخرى.

للاتصال الإعلامي:

كامي هنري: منسقة المناصرة- المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب

ch@omct.org

27 842 197

